



الجمعية العمومية - الدورة الثانية والأربعون

اللجنة الفنية

البند رقم ٢٥: المسائل الأخرى المعروضة على اللجنة الفنية

مواءمة ممارسات مراقبة المشغلين الجويين الأجانب

(ورقة مقدمة من الإمارات العربية المتحدة)

الموجز التنفيذي

تسلط ورقة العمل هذه الضوء على تزايد أوجه القصور التشغيلية والتحديات الإدارية التي يواجهها المشغلون الجويون نتيجةً لغياب إجراءات المراقبة المتوائمة بالنسبة للمشغلين الأجانب. وتشمل هذه التحديات ازدواجية إجراءات الاعتماد وتضارب الشروط التنظيمية المتوقعة والاستخدام المحدود للأدوات الرقمية. ويؤدي هذا التشرذم إلى فرض أعباء يمكن تجنبها بالنسبة للمشغلين والجهات التنظيمية، دون تحقيق تحسينات متناسبة في السلامة أو الكفاءة. وتوصي هذه الورقة بأن تضع الإيكاو إرشادات موحدة وأن تنظر في إنشاء آلية مركزية لتبسيط إجراءات مراقبة المشغلين الأجانب وتعزيز الاتساق التنظيمي العالمي.

الإجراءات: يُرجى من الجمعية العمومية القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بمحتويات ورقة العمل هذه؛

(ب) الاعتراف بالتحديات الإدارية والتشغيلية الناجمة عن عدم توحيد عمليات المراقبة بالنسبة للمشغلين الأجانب؛

(ج) دعوة الإيكاو إلى إحالة هذه المسألة إلى الهيئة الفنية المناسبة لإعداد إرشادات متوائمة تتماشى مع ممارسات الإيكاو المعترف بها؛

(د) تشجيع النظر في إمكانية إنشاء آلية مركزية للإيكاو من أجل تعزيز الشفافية وتقليل الازدواجية وتعزيز الكفاءة.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي "ضمان السلامة والأمن لكل رحلة جوية".
الآثار المالية:	لا يوجد
المراجع:	الملحق السادس - "تشغيل الطائرات" الملحق الثامن - "صلاحية الطائرات للطيران" الوثيقة Doc 8335 - "دليل إجراءات عمليات التفتيش والترخيص والمراقبة المستمرة"

١- المقدمة

١-١ يواجه المشغلون الجويون العالميون، بما في ذلك شركات الطيران وشركات الشحن الجوي العالمية الرائدة، مجموعة متزايدة من شروط الاعتماد والمراقبة في عمليات التشغيل الدولية. وقد أعربت الجهات المختصة مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء تطبيق الدول إجراءات اعتماد إضافية أو فريدة من نوعها على المشغلين الأجانب.

٢-١ وتشمل هذه التحديات الحاجة إلى الحصول على شهادات المشغل الجوي الأجنبي (AOCs) أو تصاريح طيران معينة أو الخضوع لإجراءات مزدوجة بالرغم من حصولهم من قبل على وثائق اعتماد معترف بها من قبل الإيكاو.

٣-١ ويمكن أن تؤدي هذه التناقضات، المُجمَّعة من التجارب العملية لشركات الطيران، إلى حالات تأخير وزيادة تكاليف التشغيل وأعباء تنظيمية غير ضرورية دون أن تؤدي إلى تحسينات مقابلة في مراقبة السلامة.

٢- المناقشة

١-٢ لقد لاحظت الجهات المختصة في قطاع الطيران استمرارية عدم الكفاءة التشغيلية المرتبطة بالاختلاف في قواعد المراقبة.

٢-٢ فغالباً ما يُطلب من المشغلين تقديم وثائق مماثلة عدة مرات عبر الاختصاصات القضائية المختلفة، وبصيغ مختلفة، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة والأعباء الإدارية.

٣-٢ ويؤدي عدم وجود نهج متوائم إلى عدم الاتساق في مُدَد خدمات المناولة الأرضية ونقص الشفافية وضعف القدرة على التنبؤ بالنسبة للمشغلين.

٤-٢ ومن بين الشواغل الرئيسية التي أثارها مشغلو شركات الطيران ومجموعات القطاع ما يلي:

(أ) القيود المفروضة على التعامل المباشر بين المشغلين الأجانب وسلطات الطيران المدني؛

(ب) قلة الاستخدامات الآلية وطول الأجل الزمنية للحصول على الموافقات؛

(ج) الرسوم الزائدة أو التكاليف الإدارية غير المرتبطة بوضوح بالأنشطة المتعلقة بالسلامة؛

(د) تباين الإجراءات المطالب بها المشغلون الذين يتعاملون مع نفس السلطة.

٥-٢ وقد تُحدِّد هذه العوامل من مرونة المشغلين وتُعقد عملية توزيع الرحلات الجوية على الطائرات ووضع جداول الرحلات، كما قد تتسبب في عوامل إضعاف للقدرة التنافسية.

٦-٢ وعلى ضوء التحديات المذكورة، توصي الإيكاو بالتركيز بالنظر في الإجراءات التالية لمعالجة المخاوف التي يثيرها المشغلون الجويون باستمرار والتي تنعكس في مواقف الروابط الإقليمية والعالمية لشركات الطيران:

(أ) النظر في إعداد مواد إرشادية لتعزيز مراقبة المشغلين الأجانب على نحو أكثر اتساقاً؛

(ب) تحديد وتعزيز استخدام الإجراءات الفعالة التي أثبتت جدواها والتي اعتمدتها بعض الدول بالفعل؛

(ج) البحث في جدوى إنشاء سجل مركزي تديره الإيكاو لتراخيص المشغلين الأجانب من أجل تعزيز الشفافية وتبسيط عمليات المصادقة عليها.

٣- الخلاصة

٣-١ تشكل إجراءات المراقبة المتباعدة على المشغلين الأجانب مصدر قلق تشغيلي متزايد، لا سيما في ظل غياب نهج عالمي متوأم. ومن شأن وضع ممارسات موحدة والنظر في إنشاء سجل مركزي أن يساعد في تقليل الأعباء الإدارية وتحسين القدرة على التنبؤ وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإيكاو في مجالات السلامة والكفاءة والتعاون.

— انتهى —